أكدا قدرة القوات الأمنية على انجاحها

المشهداني وقائد أمريكي: انتخابات مجالس المحافظات يمكن إجراؤها في يوم واحد

امراة عراقية تشارك بالانتخابات .. من الارشيف

بغداد/الوكالات

أعرب كل من رئيس مجلس النواب محمود المشهداني والقائد الميداني للقوات متعددة الجنسية في العراق، الإثنين، عن اعتقادهما بإنه يمكن إجراء إنتخابات المحافظات في "يوم واحد"، مشيرين إلى قدرة القوات الأمنية على إنجاحها. الأمر الذي يخالف إعلان رئيس الوزراء نوري المالكي بأن الانتخابات ستجري في "مواعيد متعددة".

ونقل بيان لمكتب رئيس مجلس النواب ، عن المشهداني قوله " إن إجراء الإنتخابات على مدى أيام عديدة قد يخلق ضغطا على الحكومة. وأرى أن إقامتها في يوم واحد لكل المحافظات مع فرض حظر للتجوال سيؤدي إلى نتائج جيدة."

وجاء كلام رئيس البرلمان، عقب استقباله الجنرال لويد اوستن القائد الميداني للقوات متعددة الجنسية في العراق، حيث بحثا في "كيفية توفير الأمن لإجراء الانتخابات، في بداية تشرين الأول المقبل" بحسب البيان.

وكان المالكي قد قال، عقب لقائه مبعوث الأمم المتحدة في العراق ستيفان دي مستورا، إن حكومته ستقوم بإجراء انتخابات مجالس المحافظات "في مواعيد متعددة، وليس في يوم واحد، من أجل ضمان نزاهتها وعدم التلاعب بنتائجها، ولأجل ضمان حماية الناخبين."

ورأى المشهداني أن "قلق رئيس الوزراء يخص توفير قوات أمنية كافية لإجراء الانتخابات في يوم محدد."

وأضاف، بحسب البيان، أن " القلق المعقول يكمن في كيفية توفير الأمن لإجراء الانتخابات، في الأول من تشرين الاول المقبل، وهو التاريخ الذي يعتبر مرحلة مهمة في تاريخ العراق. وإذا ما تم استقدام دعم قواتنا الأمنية، فسنضمن تحقيق انتخابات عادلة ونزيهة."

وخلال حديثه مع القائد العسكري الأمريكي، قال المشهداني "هناك إطمئنان لدينا على الوضع الأمني. والعمليات العسكرية التي تجري في الموصل زادتنا إيمانا، لأنها أرضت جميع الأطراف."

وأشار البيان إلى أن الجنرال اوستن، من جهته، ذكر أن القوات الحكومية العراقية "تتمتع الآن بعدد كاف أكثر من ذي قبل، وجاهزيتها أعلى."

وأردف " لكننا نتفهم حقيقة قلق رئيس الوزراء" حيال ضمان الأمن أثناء إجراء إنتخابات مجالس المحافظات. مشددا على أن القوات متعددة الجنسية "جاهزة لتهيئة الأمن، لأنها تهدف إلى إنجاح الانتخابات."

وأشار البيان إلى أن اوستن سأل المشهداني عن "التشريعات المقبلة لمجلس النواب"، وأن رئيس البرلمان أوضح له أن التشريعات المطروحة هي مشروعات قوانين خاصة "بالوزارات وبناء الدولة."

وأضاف رئيس مجلس النواب أن هناك "قوانين أخرى مهمة، مثل قانوني الإنتخابات والأحزاب". لكنه شدد على أن " إكمال التغيرات الدستورية، وإنجاز قانون النفط والغاز يعدان معضلتين حقيقتين لإنجازهما."

وكان مجلس الوزراء وافق، مطلع نيسان الماضي، على قانون انتخابات مجالس المحافظات، التي يفترض أن تجرى في بداية تشرين الأول القادم.

لكن لم تتم إحالة القانون، الذي يحكم قواعد الإنتخاب لمناصب المحافظين ومجالس المحافظات، على البرلمان لمناقشته وإقراره، رغم تعويل الحكومة عليه كأحد الإجراءات التي ستساهم في تقليص العنف، عبر اجتذاب الجماعات المختلفة للمشاركة في العملية السياسية.

موصليّون يرون في العفو عن المسلحين فرصة "للتسامح

"نينوى/ اصوات العراق

أبدى سياسيون ومواطنون موصليون، تأييدهم لقرار العفو الذي اصدره رئيس الوزراء نوري المالكي عن المسلحين في المدينة، فيما قالت مواطنة ان شمول قاتلي اخيها الشرطي بالعفو هو شيء "غير مقبول".

وكشف نائب عن جبهة التوافق، ان نواب جبهته الذين اجتمعوا برئيس الوزراء ليل الخميس الماضي في الموصل، طلبوا منه أن "يصدر عفوا عن المغرر بهم والنادمين في المدينة." مضيفا "وعدنا المالكي بالاستجابة لطلبنا، ونفذ وعده في اليوم التالي مباشرة."

وسبق ان اعلن المالكي، الجمعة، عفوا يستمر عشرة ايام عن المسلحين في محافظة نينوى الذين يسلمون اسلحتهم الثقيلة والمتوسطة الى الاجهزة الامنية، او الى رؤساء العشائر في مناطقهم.

ووصف الحيالي، الذي وصل الخميس الماضي مع وفد يضم خمسة نواب من جبهة التوافق، لمساندة الحكومة في عمليتها التي تنفذها في المدينة، قرار العفو بأنه "عمل طيب، يخدم عملية (ام الربيعين) في المحافظة من ناحية توجهها الانساني."

وتنفذ القوات العراقية عملية (ام الربيعين) التي اعلن عنها المالكي، بعد وصوله الى مدينة الموصل يوم الاربعاء الماضي، وهي الصفحة الثانية من عملية (زئير الاسد) التي اعلنت في المدينة يوم العاشر من ايار الجاري، للاحقة عناصر تنظيم القاعدة في الموصل.

ويستطرد الحيالي واصفا القرار بانه "شبيه بتجربة العفو التي اعلنها المالكي في مدينة البصرة ومدينة الصدر." مبينا انها "كانت دافعا قويا للمواطنين للتعاون مع الاجهزة الحكومية من اجل انجاح عمليات فرض القانون." متمنيا على "المشمولين بقرار العفو المبادرة للاستفادة منه وتسليم اسلحتهم للدولة، والتوجه للمشاركة في مشاريع الاعمار التي ستجري في المدينة، وطي صفحة العنف والانتقام."

من جهته، قال السياسي المستقل اثيل النجفي، ان العفو عن المسلحين يمثل "فرصة للتسامح والعفو." مستدركا "وأن كنا نعتقد اننا بحاجة الى عفو اوسع من هذا بكثير، فضلا عن توضيح الاطر القانونية بخصوص هذا العفو."

وأعرب النجفي عن أعتقاده بان المالكي، "وقف بلا شك على الكثير من الحقائق في المدينة، بضمنها التهم الكيدية التي يطلقها البعض من دون الاحساس بالمسؤولية، مع الاستغلال الخاطئ او المسيء للنفوذ من قبل بعض المسيطرين على السلطة." مبينا ان هذا العفو "هو احد الاساليب المهمة للبدء بصفحة جديدة من العلاقات بين مواطني المحافظة والسلطة فيها."

عضو مجلس المحافظة يحيى محجوب، يرى ان العفو "فرصة يجب استثمارها بصورة صحيحة، لانها الخطوة الاولى في طريق المسامحة والمصالحة الوطنية."

وقال محجوب "ندعو كل الذين غرر بهم وتورطوا في اعمال العنف، للاستفادة من هذه الفرصة قبل فوات الاوان، لانها الخطوة الاولى في حقن دماء العراقيين وايقاف نزيف الدم العراقي".

وخلاف الموقف الرسمي والسياسي الذي توحد على تأييد العفو عن المسلحين، كان الموقف الشعبي متناقضا بخصوص الاسباب الموجبة له، وتداعياته، حيث رفضت إمراة ان يشمل قانون العفو قاتلي اخيها الشرطي.وتقول فائزة محمود، وهي ربة بيت قتل شقيقها الذي كان يعمل منتسباً في الشرطة النهرية على ايدي مسلحين مجهولين، مثيرة الى انها "لن تقبل العفو" وانها تريد ان "يقدم قاتلي اخيها الى العدالة، وليأخذوا جزاءهم العادل ويعاقبوا بالاعدام على ما اقترفت ايديهم.

وتضيف فائزة أن اخيها الذي "قتل امام الناس وسط مدينة الموصل، كان يعيل عشرة اشخاص ولديه زوجة وطفلان."

لكن ابو محمد، وهو رجل مسن يمتلك محلا للبقالة في احد احياء الموصل، يقول ان الحروب التي "عشناها، اتعبتنا واهلكتنا، لذلك سيكون هذا العفو مبادرة جيدة ليستفيد منه كل من غرر بهم."

مستثنيا من ذلك "كل من تلطخت ايديهم بالدماء العراقية. لان هذا يشجع السيئين على ان يفعلوا اكثر من هذا."

ويقول محمود جاسم، وهو موظف في بلدية الموصل ان من الممكن ان يساهم هذا العفو عن المسلحين "في فتح صفحة جديدة ونسيان الماضي، لان المدينة لحق بها الكثير من الدمار والخراب الذي علينا ان نعمره، ونعيد مدينتنا فعلا كما كانت تسمى، (ام الربيعين)."

ويضيف جاسم "نحن الموصليون اناس مسالمون، ونريد ان نعيش مع عوائلنا واطفالنا بسلام." ويمضي متساءلا "ماذا جنينا من كل هذا القتل والتدمير سوى الخراب."

ويستعرض صباح الخالدي، وهو صاحب محل ادوات كهربائية في الموصل، فكرة تختلف عن الاخرين، تتمثل في انه يرى ان قرار العفو الذي اقرته الحكومة "هو نوع جديد من السياسية التي تسلكها الحكومة في التعامل مع المسلحين، فهي تريد بذلك كسب جميع الاطرف، بضمنهم من تورط مع الجماعات المسلحة."

ويرى الخالدي ان الهدف من سياسة الحكومة، هو أن "لا تبقي اية فرصة لمعارضة الحكومة، اي انها تريد ان تقوم بدور الاب المسامح وتعيد ابناءها العاقين، فضلا عن اضعاف الجماعات المسلحة التي تعتمد على غواية بعض الشباب الذين سيرون في العفو فرصة للعودة والعمل ضمن سياسية الدولة."

لكن حتى الان، لم يسلم احد من المسلحين سلاحه، وهذا ما يقوله مصدر في الفرقة الثالثة من الجيش العراقي "حتى مساء الاحد، لم يأتنا اي مسلح لتسليم سلاحه، على الاقل ضمن قاطع عمليات فرقتنا المتمركزة في منطقة لاكسك (غربي الموصل)."

ويضيف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه "لا اتوقع ان يأتي احد من المسلحين الكبار لتسليم نفسه او سلاحه، لان هؤلاء هربوا خارج الحدود وتركوا الادنى منهم في التنظيم، كما اننا اعتقلنا اكثر من (٩٠ ٪) من المسلحين." ويستدرك "اتوقع بان يقوم من انخرطوا حديثا في التنظيمات المسلحة بتسليم اسلحتهم للخلاص من امكانية اعتقالهم او قتلهم."

من عملية ام الربيعين في الموصل .. امس

في الحدث

العراق صراع النور والديجور !

محمد ناجي

لم ينجح العراقيون ، حتى اللحظة ، في التخلص من آثار وآثام النظام السابق ، الذي ترك آثارا فكرية ونفسية وأخلاقية سلبية ومشوهة لدى الفرد والمجتمع العراقي ، أنتجت بدورها ظواهر خطيرة لن تمحي بسهولة . ومما زاد الطين بلة أن أغلب المسؤولين وصناع القرار وتنفيذه في النظام الجديد ، باختلاف مستوياته ومفاصله ، ساروا على نفس النهج السابق وأصبحوا مفردات تدور في فلك الدائرة ذاتها ، بل زادوا عليها ، حتى تفككت الدائرة الأولى وانشطرت إلى دوائر وأفلاك أخرى تحمل سمات أكثر سوءا وخطورة من الدائرة الأصلية .

من أخطر هذه الظواهر ، ضعف الشعور بالمسؤولية ، وقصر النظر بتغليب الموقف والمصلحة الشخصية والولاءات الضيقة على حساب الولاء للوطن ، وهو ما أدى ، ويؤدي ، إلى تغييب الرؤية والمصلحة الوطنية العراقية وتراجعها الى مرتبة متدنية ، تصل حد السخرية .

وهذه الظواهر –المرادفة للإرهاب والفساد – تلمسها ، في الواقع ، في أبسط التفاصيل اليومية في الشارع ، ولدى مراجعة أي من دوائر الدولة العراقية ، فتجد من الموظفين من ينفش ريشه ، ويتصرف وكأنه ظل الله في الأرض ، ولا اجتهاد من بعده ، ويتعسف في تفسير القوانين والتعليمات ، وفق المزاج ، بعيدا عن أي منطق ، وبما يرهق المواطن ويضعف قناعته بالانتماء والثقة بالدولة العراقية المهزوزة مسبقا ، ليؤثر سلبياً على الحركة (السلحفاتية) لتقدم البلد وتطوره .

ولكي لا تكون الكتابة رجما في الغيب ، نشير هنا إلى ما حدث لطبيب من (الحلة) ، ذهب إلى الحج فأوقفوه عند الحدود في (عرعر) لأن اسمه يشبه اسم شخص آخر من (ديالى) ممنوع من السفر ومطلوب للعدالة بأكثر من قضية ، ولا يوجد لدى المسؤولين غير اسمه الثلاثي وصورته . وبعد احتجاز الطبيب لمدة يومين في عرعر ، تحركت المشاعر الانسانية لموظف آخر في نفس نقطة الحدود ، فعادوا وسمحوا للطبيب بمواصلة السفر والحج . هذا الطبيب أوقفوه مرة ثانية ، بخصوص نفس الشبهه ، في مطار بغداد وهو على رأس وفد حكومي من وزارة الصحة إلى الهند . سمحوا للوفد ومعهم حقائب الطبيب بالسفر ، ومنعوا الطبيب ، ولم يعتقلوه ! بل أبلغوه بأنهم يعرفون بأنه ليس الشخص المقصود ، ولكن عليه السفر إلى ديالى لكي يجلب لهم كتاباً ينص على أنه ليس الشخص المقصود ، علما أن جواز سفره صادر من مديرية السفر والجنسية العامة في بغداد ، (بعد الحادثة الأولى في عرعر) ... ولا يزال الطبيب حرا طليقا يمارس عمله ، ولكنه بانتظار موظف لديه ولو قليل من العقل والشعور بالمسؤولية ، أو فاعل خير يجلب له حقائبه من الهند !

> من أخطر هذه الظواهر ، ضعف الشعور بالمسؤولية ، وقصر النظر بتغليب الموقف والمصلحة الشخصية والولاءات الضيقة على حساب الولاء للوطن ، وهو ما أدى ، ويؤدي ، إلى تغييب الرؤية والمصلحة الوطنية العراقية وتراجعها الى مرتبة متدنية ، تصل حد السخرية .

حالة أخرى لعراقي كان مضطرا لدخول العراق بجواز الأجنبي (يحمل جوازاً عراقياً بحاجة لتجديد) فكان لابد من الحصول على فيزا عراقية ثبت فيها بأنه من (أصول عراقية). ولم يشفع له الحق الذي كفله الدستور والقانون في جواز ازدواجية الجنسية العراقية ، والذي ورد في (المادة ١٨ – رابعاً : يجوز تعدد الجنسية للعراقي .....) في التعامل معه (بصفته عراقي) ، كما لم تنفعه الوثائق التي يحملها كالجواز العراقي وهوية الأحوال المدنية (الجنسية العراقية) وشهادة الجنسية العراقية والبطاقة التموينية ودفتر الخدمة العسكرية القديم ، وبعدئذ (كأجنبي) عليه مراجعة الدوائر المعنية خلال ١٠ أيام لتنظيم إشعار بالدخول إلى بلده ووطنه ! ولم تنته المسألة عند هذا الحد ، ففي حالة موثقة ، وعند المراجعة لتنظيم إشعار الدخول طلب منه الموظف في المحافظة التي يقيم فيها ، إلى إجراء هذا الإشعار ، وفقا للتعليمات ، في محافظة أخرى حيث سبق له وكان فيها عام ٢٠٠٤ ، فنفذ صاحبنا المغلوب على أمره ما طلب منه وذهب إلى المحافظة الثانية فأبلغوه ، كذلك وفقا للتعليمات ! ولكن بعد أن سخروا من زملائهم، بأن لا حاجة للمجيء إليهم ، لأن إشعار الدخول والملف الذي لديهم قد أعتبر منتهيا بعد أن منحوه إذن مغادرة عام ٢٠٠٤ ، وبالتالي يمكنه عمل إشعار دخول جديد في المحافظة التي يشاء ، فرجع إلى المحافظة الأولى ، فعادوا وسخروا بدورهم من زملائهم ، إلاّ أنهم أمام الأمر الواقع ، نظموا إشعار الدخول ، ولكن على مضض ! والقضية غير منتهية ، حيث يجب تجديد هذا الإشعار كل شهر ولثلاث مرات فقط ، بعدها أراد البقاء فترة أطول ينبغي مغادرة العراق ، والعودة ثانية لكي يحصل على ٣ أشهر أخرى ، أو عمل إقامة دائمة وليمر مجددا بسلسلة غير منطقية ومتاهة أكبر ، هي خليط غير متجانس للأمزجة واجتهاد الموظفين ، وكأننا لسنا في دائرة وسجل وعراق واحد ، يدعو أبناءه ، ليل نهار ، للعودة وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار والأعمار ! لدى كل مواطن مواقف كثيرة مثيرة للسخط والسخرية ، ربما أكثر درامية مما ذكرنا ، يمر بها كلما دفعته الحاجة والظروف ، وما أكثرها ، ليقف في مواجهة قوانين وتعليمات وشخصيات (عصمنلية) جوفاء .

وبرغم أن العراق لا يخلو من جهود ابنائه الطيبين وعقولهم النيرة ، التي تسعى للخروج من دوائر التخلف والشد إلى الماضي ، إلا أنها لا تزال محدودة الفعل والتأثير ، حتى الآن ، وهذا ما يؤكد الحاجة الملحة إلى أكثر من صولة وصحوة (حقيقية) وعلى أكثر من صعيد ، لتعديل بوصلة حركتنا نحو الاتجاه المناسب لمصالحنا في التطور والتقدم ، وحتى ذلك الحين يستمر نزيف الجهد والوقت والثروة والدم ... وجيب ليل وأخذ عتابه !

حرب التصريحات بين مرشحي الرئاسة تصل مفترق طرق

أوباما: إيران المستفيد الأكبر من الحرب الأمريكية على العراق

واشنطن/ CNN

قال السيناتور باراك أوباما، إن إيران هي "المستفيد الأكبر الوحيد" من حرب العراق التي ما كان يجب خوضها.

ويأتي تصريح أوباما في إطار حرب انتقادات متبادلة بين سيناتور ألينوي والمرشح الجمهوري المفترض جون ماكين، بشأن آرائهما المختلفة بشأن السياسة الخارجية الأمريكية.

وقال أوباما في أعقاب انتقادات ماكين له حول تصريحاته الأخيرة إن التهديدات الإيرانية للولايات المتحدة أقل خطراً من تلك التي مثلها الاتحاد السوفيتي سابقاً.

ورد أوباما مهاجماً، خلال كلمة له في مونتانا مساء الاثنين، بأن سياسة "بوش-ماكين" للحرب في العراق ستجعل من الجمهورية الإسلامية أقوى.

وأضاف: "لا مجال للالتباس هنا، إيران المستفيد الأكبر الوحيد من الحرب على العراق التي ما كان يجب إجازتها، وما كان يجب أن تشن مطلقاً."

وأستطرد: "بفضل سياسة جورج بوش، إيران باتت أكبر تهديداً للولايات المتحدة وإسرائيل والشرق الأوسط لجيل بأكمله، وجون ماكين يريد أن يضاعف كذلك من تلك السياسة الفاشلة."

وكان المرشح الجمهوري المفترض قد وصف غريمه سيناتور ألينوي بافتقاد الخبرة اللازمة وإصدار أحكام طائشة بتصريحه الأحد أن إيران لا تمثل ذات التهديدات الخطرة التي مثلها الاتحاد السوفيتي سابقاً على أمريكا.

وجاء في تصريحات أوباما التي أثارت انتقادات ماكين: "إيران، كوبا، فنزويلا – هذه دول صغيرة مقارنة بالاتحاد السوفيتي، لا تمثل تهديداً خطيراً علينا يعادل تهديدات الاتحاد السوفيتي."

فيما أنتقده ماكين قائلاً: "مثل هذه التصريحات تكشف عمق انعدام خبرة السيناتور أوباما وأحكامه المتهورة.. هذه عيوب خطيرة للغاية لرئيس أمريكي."

وفي الوقت الذي ينشغل أوباما وماكين بالتراشق بالتصريحات، شددت هيلاري كلينتون على أنها ستواصل السباق الديمقراطي حتى نيل ترشيح الحزب لخوض الانتخابات الرئاسية، مؤكدة لأنصارها أن السباق "أبعد ما يكون من حكم المنتهي."

وتعهدت، خلال كلمة في كنتاكي، مواصلة السباق في مواجهة أوباما حتى نيل ترشيح الحزب، رغم توقعاتها بعدم حصولها أو أوباما على أصوات المندوبين الكبار الكافية للترشيح.

وصرحت في هذا السياق: "لن ينال أي منا أصوات المندوبين الكافية للترشيح"، وهي ٢٢١٠ مندوباً بحلول الانتخابات التمهيدية الأخيرة في الثالث من حزيران المقبل.

هذا وقد حصل أوباما الاثنين على دعم السيناتور روبرت بيرد، الذي خدم أطول فترة كسيناتور في تاريخ الولايات المتحدة.

ويمثل بيرد، ٩٠ عاماً – من المندوبين الكبار – ويست فرجينيا في مجلس الشيوخ منذ قرابة ٥٠ عاماً، ومن أكبر ناقدي الغزو الأمريكي للعراق.

كما حصل سيناتور أوباما الاثنين على دعم لاري غيتس – رئيس الحزب الديمقراطي في كنساس، وهو أيضاً من المندوبين الكبار.

اوباما